

تحقيق

داود رمال

aborami20@hotmail.com

تطلعات السنة الخامسة في الثلث الأخير من عهد
رئيس الجمهورية: سآقاته لتنفيذ الإصلاحات

دخل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في الثلث الأخير من ولايته الدستورية، ولم تخبُ التطلعات والامال في أحداث تغيير على صعيد ادارة الحكم، واتساق عمل المؤسسات الدستورية، والانتقال الى نهج جديد ينبع من نهائية الاحتكام الى الدستور والقوانين

اما وقد انهى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون السنة الرابعة من سنوات الرئاسة الاولى الست، فان ما يسجل على الدوام، ان عهده منذ بدايته وفي السنوات التي انقضت منه، شهد تطورات دراماتيكية متسارعة، داخليا وخارجيا. كذلك نشأت أحداث اساسية غير متوقعة، فرضت نفسها على الاتساق العام في ادارة شؤون الدولة وعملية السعي الى ترسيخ مقومات نهوضها، ما شكل عائقا كبيرا امام تنفيذ خيارات وخطط ومشاريع بنوية على صعيد تطوير آلية الحكم من خلال التطبيق التام لنصوص الدستور، في طليعتها الاتماء المتوازن، وتحصين لبنان ليكون على قدر التحديات المقبلة.

مع بداية السنة الخامسة من الولاية الرئاسية، امتلك رئيس الجمهورية جرأة مصارحة اللبنانيين، بكل ما لم يتحقق لاسباب حقيقية وواقعية. فهو قدم جردة بكل الملفات والمواضع والقضايا التي لم تنجز في عهده، وفي الاسئلة التي طرحها استفهامات كبرى تؤثر بوضوح الى العلة والمعلول ومكمن الخلل ومكان العطب. مع الاشارة الى ان السنوات الاربع التي انقضت، وخصوصا الحالية ربطا مع الاشهر الاخيرة من السنة الماضية، كانت تزدهم بالاحداث والتطورات، من الانتفاضة الشعبية التي ادت الى سقوط الحكومة، الى ظهور فيروس كورونا الذي عطل الحياة الاقتصادية على مساحة العالم وراكم الاعباء على الواقع اللبناني المأزوم، وصولا الى الانفجار الذي وصف بأنه هيروشيما في مرفأ بيروت.

كل ذلك تزامن مع انهيار اقتصادي ومالي ونقدي، بحيث سقطت سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية قياسا بالدولار الاميركي، وقفزت بشكل مدمر لكل مدخرات اللبنانيين من سعر 1500 ليرة للدولار الى اسعار متعددة،



اربع سنوات على القسم الدستوري.

اخطرها سعر السوق السوداء الذي قارب العشرة الاف ليرة للدولار الواحد في بعض الاحيان، مع بدء التقنين في السحوبات من المصارف، خصوصا من العملة الصعبة وصولا الى فقدانها كليا والاكنتفاء بالسحوبات بالليرة اللبنانية. الامر الذي دفع رئيس الجمهورية الى استنفار كل وزارات الدولة ومؤسساتها واداراتها، والعمل على وضع الخطط التي توقف الانهيار.

ثمة علامات مضيئة في السنة الرابعة من العهد الرئاسي، تمثلت في بدء التنقيب عن الثروة النفطية والغازية في البحر اللبناني. هذا المشروع توقف فجأة بعد حفر البئر التجريبية الاولى في البلوك رقم 4، من دون اي تبريرات او مسوغات واضحة، علما ان ثمة تقارير ومعلومات تتحدث عن اسباب غير تجارية لوقف الاستكشاف والحفر في البحر اللبناني. هناك كلام اساسي عن ضغوط دولية مورست على شركة توتال الفرنسية للاكتفاء بما تم اكتشافه في الوقت

الحاضر حتى يحسم مصير البلوك رقم 9، وتم ربط الاستكشاف بين البلوكين.

مع انتهاء السنة الرابعة وبدء السنة الخامسة من الولاية الرئاسية، فان من يلتقي رئيس الجمهورية يسمع منه انه يضع اولويات عدة، ابرزها التالي:

اولا: في ملف الإصلاحات، ليس لأن الدولة الفرنسية بشخص رئيسها ايمانويل ماكرون طالبت بالإصلاحات، او لأن المجتمع الدولي وخصوصا عبر مجموعة الدعم الدولية للبنان يطالب بتنفيذ الإصلاحات، انما هو من الاساس مع هذه الإصلاحات وعقد أكثر من اجتماع متخصص في القصر الجمهوري حيث تم الاتفاق على اوراق عدة، اهمها ورقة ال477 بندا التي نوقشت واعلنت وتم اقرار قسم منها من دون ان تسلك طريقها الى التنفيذ، تماما كما عشرات القوانين التي اقرت وبقيت من دون تنفيذ، ولو انه وضع لها مراسيم تطبيقية لكان الكثير من الازمات التي نعيشها اليوم غير موجود. ويعتبر

الرئيس عون موضوع الإصلاحات اساسيا لانه يجب تجديد الدولة، اذ هناك انظمة وقوانين قديمة وهناك اخرى يعتريها خلل في الاداء، لذلك يعتبر موضوع الإصلاحات اساسي جدا وفي اول الاولويات، وسيكون هناك قتال ومواجهة حقيقية بين رئيس الجمهورية والحكومة اذا لم تعمل سريعا على موضوع الإصلاحات.

بعض القضاء يتهيب
الذهاب بعيدا في ملفات
الفساد

بسؤالهم من ترشحون؟ ومن ثم يأخذ الحيز الأكبر من الحديث التدقيق الجنائي. رابعاً: ملف الإصلاح في ملف الكهرباء، لان خطة الكهرباء لم تنفذ عمليا. فبعدما سبق واقرها مجلس الوزراء سيعمل رئيس الجمهورية على وضعها موضع التنفيذ، وابعادها من المحاكمات الهادفة الى تعطيلها.

خامساً: ملف ترسيم الحدود البحرية، اذ ان رئيس الجمهورية سيدبر هذا الملف كاولوية للسنة الخامسة من عهده، وتحديد الحدود البحرية كون الحدود البرية تحتاج فقط الى تصحيح الخط الازرق. وستتابع الرئيس عون مباشرة المفاوضات غير المباشرة للترسيم، وهذا الملف سيكون تحت عينه واشرافه، كونها ستكون مفاوضات صعبة وقاسية، لأن لبنان عندما سيطلب بحقه من النقطة 23 في رأس الناقورة سيرفض العدو الاسرائيلي ذلك وسيتمسك بخط هوف الذي يعطيهم مساحة من البحر اللبناني. بناء على نتائج الترسيم، ستنتقل عملية استكشاف الثروة النفطية والغازية في البلوك رقم 9 الذي على تماس كما البلوك رقم 8 مع البحر الفلسطيني المحتل، والترسيم هو مصلحة اسرائيلية بالدرجة الاولى لان الشركات التي ستستكشف في الجانب الاخر



22 ملف فساد ارسلت الى القضاء لم يتابع القضاء 90% منها.

لن تقبل بالذهاب بعيدا في هذا الملف، انما هو سيضعه من ضمن الاولويات الاساسية. ثالثاً: ملف الإصلاحات المالية والتدقيق المحاسبي، وهو مهم جدا لدى الرئيس عون، ويعتبر انه المدخل لتصحيح الوضع المالي والخلل الخطير الذي يشوبه. هذا الملف واجهته صعوبات عدة، ابرزها انه اقر في اذار من العام الجاري في مجلس الوزراء ولم يتم توقيع الاتفاق مع الشركة الا اخيراً، وعندما وقع ادخلت بنود الى الاتفاق تعطل قدرة الشركة على الخوض بعيدا في عملية التدقيق في الملفات، وهذا ما حصل، اذا ان المستندات التي قدمها مصرف لبنان اعتبرتها شركة التدقيق غير كافية ولا تمكنها من القدرة على القيام بالتدقيق، لذلك طلبت الاستجابة لما تريده والا ستوقف عن العمل. من الاولويات الاساسية في السنة الخامسة ايضا سيكون التدقيق الجنائي، لذلك في استشارات التكليف تعمد رئيس الجمهورية الحديث مع جميع النواب بهذا الملف اذ بدأها